بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت أن ركيزة عدم الانتشار تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعنصراً محورياً في صون استقرار النظام الدولي المرتكز عليها. ومن هذا المنطلق، تجدد بلادي التزامها الثابت بأحكام المعاهدة، وحرصها على تنفيذها بصورة متوازنة وشاملة، بما يعزز الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا السياق، التزمت دولة الكويت التزاماً كاملاً بتطبيق اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار نهج قائم على الشفافية والمسؤولية. إلا أن استمرار بعض الدول خارج إطار المعاهدة، وفي مقدمتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ومواصلة تطوير قدراتها النووية بعيداً عن أي رقابة دولية، يمثل وضعاً استثنائياً غير مقبول، يقوض مصداقية منظومة عدم الانتشار، ويحد من فعاليتها في تحقيق أهدافها.

السيد الرئيس،

وفي الوقت الذي تلتزم فيه الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بكافة تعهداتها، فإن مصداقية المعاهدة تظل مرهونة بمدى التزام جميع الأطراف بتنفيذ التزاماتها القانونية دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير.

كما تؤكد دولة الكويت على ضرورة الامتناع عن أي ممارسات من شأنها تقويض الإطار القانوني القائم، بما في ذلك استحداث مفاهيم أو مسميات أو ترتيبات لا تستند إلى أحكام المعاهدة، أو تقديم أشكال من التعاون النووي خارج ضوابطها، الأمر الذي من شأنه إضعاف نظام عدم الانتشار وفتح المجال أمام اختلالات خطيرة في بنيته.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، تؤكد دولة الكويت على أهمية التزام إيران الكامل بتعهداتها الدولية، وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعاون التام والشفاف مع الوكالة، بما في ذلك تقديم كافة المعلومات

والتسهيلات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها في التحقق، وبما يضمن الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، ويسهم في تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، تؤكد بلادي أن معالجة القضايا العالقة تتطلب نهجاً قائماً على الشفافية الكاملة، والحوار البناء، والالتزام بالقانون الدولي، بما يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار ويحول من تفاقم وتيرة التوترات الإقليمية.

السيد الرئيس،

إن تعزيز ركيزة عدم الانتشار يتطلب عملاً جماعياً جاداً، والتزاماً صارماً بتنفيذ مقررات مؤتمرات المراجعة، وعلى رأسها تحقيق عالمية المعاهدة. وفي هذا الإطار، تجدد دولة الكويت دعوتها للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته، والتأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إلى المعاهدة كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يضمن تعزيز فعالية نظام عدم الانتشار، وتحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وشكراً السيد الرئيس،